تأثير حوكمة الشركات ورقابة الامتثال في استمرارية المصارف في العراق

The impact of corporate governance and compliance control on the continuity of banks in Iraq

Ameer Saadi AL-Taie[1] | **Dr. Sallama Ibrahim Ali**[2]

Received 11/1/2023
Accepted 12/2/2023
Published 30/3/2023

Abstract:

The research aims to clarify the concept of corporate governance, its importance, objectives, internal and external mechanisms, as well as a statement of the concept and objectives of compliance control as well as the basic principles of compliance control in addition to the characteristics of the compliance controller, as well as a statement of the concept of continuity and identification of indicators of continuity doubt. As a main tool in collecting data from the research sample of (70) people, as well as analyzing the data based on the ready-made statistical program (spss) in calculating the arithmetic mean and standard deviation, correlation coefficient, simple linear regression, as well as the (F) test. The researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that the proper application of corporate governance rules and mechanisms, whether internal or external, is vital and important to monitor managers and reduce conflicts of interest and works to reduce problems and leads to attracting capital and optimal utilization of available resources. Compliance helps in assessing and controlling the risks of non-compliance through the vital control and supervisory role And the independent compliance controller in order to face the risks to which the bank is exposed, and in the light of the conclusions, the researcher reached a set of recommendations, the most important of which is the need to seek to enhance the application of aspects of corporate governance effectively and efficiently to protect the economic unit from crises and future risks, as well as working on the need to benefit from the outputs of the Basel Committee Concerning compliance control for the purpose of strengthening internal audit in the event of weakness or deficiencies in the performance of internal audit and emphasizing the importance of adherence to the principles of compliance control and the need to support the independence of the compliance controller by the Board of Directors in order to raise the ability and level of professional performance of the compliance controller, which effectively contributes to enhancing continuity Unit.

Keywords: corporate governance, compliance control, continuity in banks.

1. Postgraduate Student, College of Management and Economics, University Baghdad, altaeeameer20@gmail.com
2. Associate Professor, College of Management and Economics, University Baghdad, salama@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم حوكمة الشَركات وأهميتها واهدافها والياتها الداخلية والخارجية ،وكذلك بيان مفهوم واهداف رقابة الامتثال فضلا عن المبادئ الاساسية لرقابة الامتثال بالإضافة الى صفات مراقب الامتثال ، فضلا عن بيان مفهوم الاستمرارية والتعرف على مؤشرات الشك بالاستمرارية وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتم اعداد الاستبانة بوصفها اداة رئيسة في جمع البيانات من عينة البحث والبالغ عددها (70) شخص فضلا عن تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الاحصائي الجاهز (spss) في احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، معامل الارتباط، الانحدار الخطي البسيط فضلا عن اختبار (F)، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ان التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات والآليات سواء كانت داخلية او خارجية يعد امراً حيويا ومهماً لمراقبة المديرين والحد من تعارض المصالح وتعمل على تقليل المشاكل وتؤدي الى استقطاب رؤوس الاموال والاستغلال الامثل للموارد المتاح كما ان الالتزام بالمبادئ التوجيهية لرقابة الامتثال يساعد في تقييم ومراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال الدور الرقابي والاشرافي الحيوي والمستقل لمراقب الامتثال من اجل مواجهه المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وفي ضوء الاستنتاجات توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات اهمها، ضرورة السعي نحو تعزيز تطبيق جوانب حوكمة الشركات بفاعلية وكفاءة لحماية الوحدة الاقتصادية من الازمات والمخاطر المرتقبة فضلا عن العمل على ضرورة الافادة من مخرجات لجنة بازل بشأن رقابة الامتثال لغرض تعزيز التدقيق الداخلي في حال كان هناك ضعف او قصور في اداء التدقيق الداخلي والتأكيد على اهمية الالتزام بمبادئ رقابة الامتثال وضرورة دعم استقلالية مراقب الامتثال من قبل مجلس الادارة من اجل رفع قدرة ومستوى الاداء المهني لمراقب الامتثال مما يسهم بشكل فعال في تعزيز استمرارية الوحدة

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، رقابة الامتثال، الاستمرارية في المصارف.

المقدمة:

يعد فرض الاستمرارية من الفروض الأساسية المهمة التي شكلت جزءا مهما من الإطار النظري للمحاسبة والذي ارتكزت عليه العديد من المبادئ المحاسبية ،ونظرا للتطورات التي حدثت في الاونة الاخيرة ومظاهر الأزمة المالية العالمَية واجهت العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار في سوق المنافسة ، و نتيجة لذلك اصبح المجتمع المالي ، و المستثمرون ، بشكل خاص يبحثون عن ضمانات تؤكد ان الشركات التي ترغب في جلب استثماراتهم تدار وفق ممارسات سليمة و ضوابط و مبادئ اخلاقية تعمل على تقليل امكانيات الفساد و سوء الادارة الى اقصى حد ممكن ، و تسمى هذا الممارسات السليمة بحوكمة الشركات .

ان ارساء اسلوب الحوكمة والعمل على وجود اليات حديثة سواء كانت اليَات داخلية او خارجية في ظل الظروف البيئية التي تتطلب الالمام بعدد متزايد من القوانين واللوائح والقواعد المحاسبية من اجل خلق حاله من المنافسة في بيئة معرضة الى ازمات مالية و انهيار في السوق ،وقد تزايد الاهتمام بحوكمة لشركات خلال السنوات الأخيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة ، اذا حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على تناول نظام الحوكمة بالبحث والتحليل ، حيث يعتبر نظام الحوكمة من اهم العوامل التي من شأنها تطوير الاجراءات السليمة والمحافظة على القيم والممارسات الصحيحة والعمل على استمرارية الوحدة في سوق المنافسة ، ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في اي اقتصاد فأن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد امرا في غاية الاهمية لضمان سلامه الجهاز المصرفي وسلامه سوق الاوراق المالية ، وبهذا المعنى فأن الامتثال احدى اليات الحوكمة الجيدة حيث شرعت العديد من دول العالم في الفترة الاخيرة في توجيه عناية واهتمام خاص في التنظيم المصرفي حيث يعتبر الامتثال بالأنظمة والقواعد والتشريعات والاجراءات المحاسبية احد اهم اسس عوامل النجاح و التقدم ولغرض تحقيق غرض البحث فقد تم تقسيمه الى ست مباحث خصص الاول منها لعرض منهجية البحث ودراسات سابقة، اما المبحث الثاني فقد خصص لعرض مفهوم حوكمة الشركات وخصص المبحث الثالث لعرض مفاهيم الامتثال المصرفي في حين تم تخصيص المبحث الرابع لعرض مفهوم

الاستمرارية بإطار حوكمة الشركات ورقابة الامتثال وخصص المبحث الخامس لاختبار فرضيات البحث اخيرا خصص المبحث السادس لعرض الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث والتوصيات المقترحة في ضوء تلك الاستنتاجات.

المبحث الأول/ منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا: مشكلة البحث : يتميز القطاع المصرفي بأنه من أهم القطاعات التي يتخلل عمله المخاطر المرتفعة والمعقدة وفي ظل تصاعد تيارات المنافسة والازمات الاقتصادية والمالية اصبحت المؤسسات المالية تبحث عن الوسائل والأدوات التي تمكنها من استمرارية بقائها في اطار المنافسة، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- هل يساعد تطبيق اليات الحوكمة في تعزيز استمرارية المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

2- ما هو دور رقابة الامتثال المصرفي في تعزيز استمرارية المصارف ؟

ثانياً: اهمية البحث :انسجاما مع التطورات البيئية المستجدة و ما يمكن ان يقبل عليه العراق من فرص و تحديات مستقبلية في العديد من المجالات و منها المجالات الاقتصادية ، فأن الامر يتطلب مواجهه تلك المستجدات و التكيف معها من خلال تبني الكثير من المفاهيم ذات الصلة و من بينها مفهوم حوكمة الشركات و رقابة الامتثال المصرفي ، فأهمية البحث تكمن في:

1- تحقيق حماية حقوق الجهات ذات المصلحة بما يؤدي الى زيادة كفاءة الاداء والعمل على استمرارية المصارف .

2- في اطار حوكمة الشركات تأتي رقابة الامتثال المصرفي لتشكل احد عناصر حوكمة الشركات كقسم يعمل على ضبط العمل داخل المصارف الخاصة ، ووجوب اعتماد المعايير الخاصة بحوكمة الشركات على اختلاف انواعها ومجالات نشاطاتها.

ثالثاً: اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

1- تسليط الضوء على اليات الحوكمة و دورها في تعزيز قدرة المصارف على الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور .

2- التعرف على وظائف رقابة الامتثال المصرفي والمخاطر المرتبطة بها .

3- قياس علاقة الارتباط والتأثير بين حوكمة الشركات والامتثال المصرفي والاستمرارية في المصارف في العراق.

رابعاً: فرضية البحث – يستند البحث الى الفرضية الاساسية الأتية:

1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها

2- لا توجد علاقة تأثير بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها

خامساً: : مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (46) مصرفا وقد تم استبعاد المصارف الاسلامية والبالغ عددها (19) مصرفا لكون البحث قد استهدف العاملين في المصارف المتبقية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار(8) مصارف حيث شكلت نسبة المصارف عينة البحث (30%) من اجمالي المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المصارف هي (مصرف بغداد ومصرف اشور الدولي للاستثمار والمصرف التجاري العراقي ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الاتحاد والمصرف الاهلي العراقي ومصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل و مصرف عبر العراق).

سادساً : مخطط البحث :

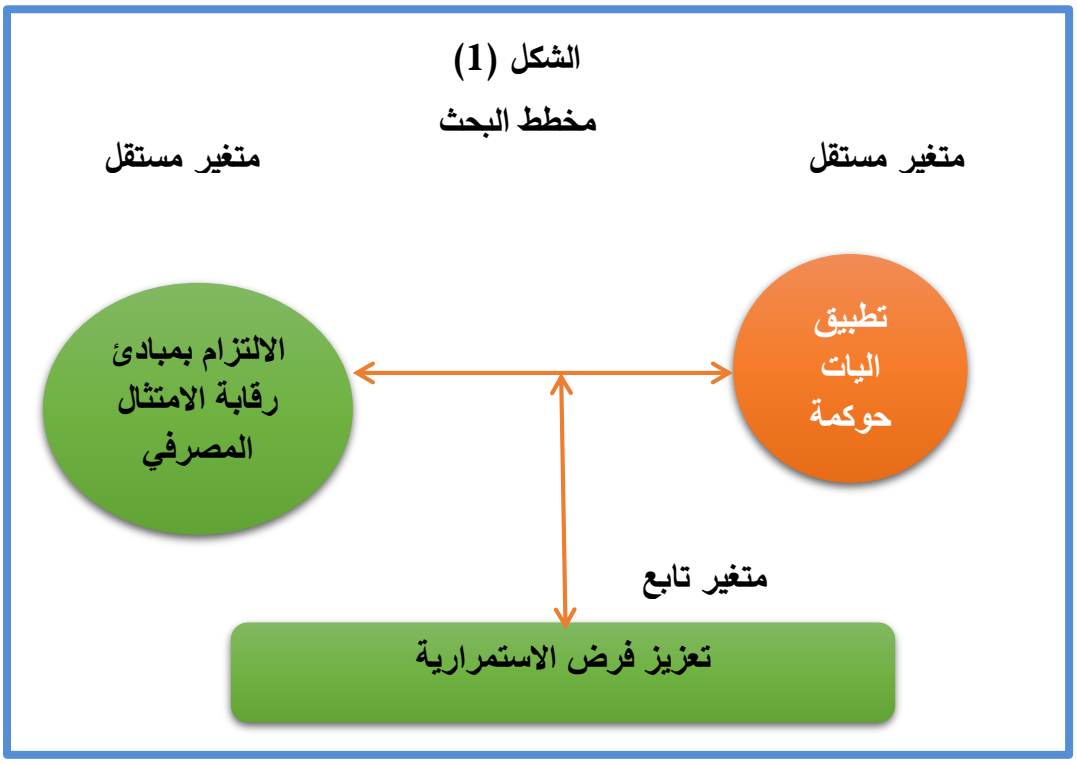

سابعاً: دراسات سابقة

1. دراسة (ابو الريحة ،2016) بعنوان (اثر الحوكمة و الشفافية في تقويم اداء المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية) : يهدف البحث الى اعطاء نظرة شاملة عن موضوع حوكمة الشركات والشفافية وتقييم الاداء، عن طريق توضيح المفاهيم والمبادئ والمعايير التي تمثل دليل عمل المؤسسات والتي تعمل على رفع كفاءة وجودة عملها وتعمل ايضا على حماية حقوق اصحاب المصالح وتحسين عملية اتخاذ القرار كما توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها : أن التشريعات والقوانين العراقية لا تعوض عن غياب مبادئ الحوكمة لان مبادئ الحوكمة لها فقرات مهمة بالنسبة الى كل من أصحاب المصالح مع المصرف وهذه الفقرات ليست متضمنة ضمن القوانين العراقية لذا ينبغي معالجة هذا الغياب اما بتحديث القوانين العراقية بشكل تغطي كافة جوانب الحوكمة او تصميم واعداد مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية ، واوصت الدراسة تشكيل لجنة تتكون من أكاديميين واقتصاديين وباحثين لإعداد وصياغة مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية وينبغي إن يشمل كافة الجوانب وتعميم هذه المبادئ على كافة القطاعات والشركات والمؤسسات والمصارف وأيضا ينبغي إن تكون ملزمة التطبيق بحكم القانون لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي

2 . دراسة (هزام ،2021) بعنوان " دور مراقب الامتثال المصرفي في ضمان الائتمان النقدي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية " : هدفت الدراسة إلى توضيح دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي و دوره في الحد من مخاطر الائتمان وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: وظيفة مراقب الامتثال واحدة من اهم الوظائف الرقابية المصرفية ولأهمية تلك الوظيفة فقد حظيت باهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية عن طريق اصدار ورقة عام 2005 تضمنت عدة مبادئ تنظم عمل مراقب الامتثال ، واوصت الدراسة ضرورة دعم و تعزيز مراقب الامتثال من قبل البنك المركزي لتحقيق رقابة مصرفية سليمة و بما يضمن تحقيق نجاح القطاع المصرفي.

ب- الدراسات الاجنبية

1- دراسة (loanna,Sapountzi,2016) بعنوان

"The role of the Compliance Function as a key element of Corporate Governance efficiency in the banking sector thesis"

"دور وظيفة الامتثال كعنصر رئيس في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي"

هدفت الدراسة الى اثبات ان وظيفة الامتثال هي عنصر رئيس في حوكمة الشركات الفعالة ،و ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستدامة و الربحية وتم التوصل الى استنتاجات اهمها: تنشأ وظيفة الامتثال كعنصر اساسي في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، ولها دور استراتيجي ورائد في سلامة البنوك وتوصلت الدراسة الى اهم التوصيات منها: يجب ان تكون لموظف مراقب الامتثال دور في عملية صنع القرار من اجل التصرف بشكل استباقي لعدم الوقوع في مخاطر عدم الامتثال.

سادسا: موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة

تناول بيان العلاقة بين مبادى واليات حوكمة الشركات، ورقابة الامتثال ومن ثم علاقة التأثير بينهما في استمرارية المصارف في العراق . على العكس من الدراسات السابقة التي تناولت بشكلٍ منفرد تأثير الحوكمة أو تأثير رقابة الامتثال المصرفي، وهي من الدراسات القليلة التي تم تناولها في البيئة العراقية.

المبحث الثاني : حوكمة الشركات

اولا : مفهوم حوكمة الشركات: عرفت حوكمة الشركات على انها "مجموعة من العمليات والاليات التي تهدف إلى تقليل الصعوبات و المشاكل التي تحدث بين المساهمين والمديرين نتيجة لنظُرية الوكالة وما رافقها من فصل الملكية عن الإدارة . (Foroghi at el, 2013:64) ، عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) حوكمة الشركات على انها مجموعة من العلاقات بين ادارة الوحدة الاقتصادية ومجلس أدارتها ومساهميها واصحاب المصلحة الاخرين ، وتعد حوكمة الشركات احد العناصر الاساسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو بالإضافة الى تعزيز ثقة المستثمرين وتحديد اهداف الوحدة الاقتصادية ووسائل لتحقيق الاهداف ومراقبة الأداء (OECD،2004 : 11)وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة الشركات على انها "الطريقة التي يتم من خلالها مراقبة اعمال وانشطه الوحدة الاقتصادية من قبل مجلس الادارة ، والادارة العليا والتي بدورها تؤثر في طريقة مصالح أصحاب المصلحة واهداف الوحدة الاقتصادية وضمان سلامة نظامها المالي وامتثاله للقوانين واللوائح وحماية مصالح اصحاب المصلحة (Aljughaiman ,2019 : 23).

ثانياً : اهداف حوكمة الشركات: تهدف حوكمة الشركات الى تحقيق الاهداف الأتية(ابو ليلة ، 2017 : 29):

1- الفصل بين الملكية و الادارة والرقابة على الاداء .

2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية .

3- تحقيق العدالة والشفافية ومنح حق مساءلة ادارة الوحدة الاقتصادية ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين ومراعاه مصالح الاطراف الاخرى من ذوي المصلحة في الوحدة الاقتصادية والحد من استغلال السلطة .

4- التأكد من قيام العاملين والمديرين في الوحدة الاقتصادية بواجباتهم والتزاماتهم بما يتوافق مع أهداف الوحدة الاقتصادية ومصالح أصحابها.

ثالثاً : اليات حوكمة الشركات : عرفت آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط والتعليمات التي تسعى جاهدة لتقليل مخاطر الاستثمار ، وتحسين التنسيق بين المدير والوكيل ، وتضمن بشكل أساسي حماية وتحقيق مصالح أصحاب المصلحة. (Sharma , 2017 : 133) وتصنف الآليات إلى آليات داخلية وخارجية وعلى النحو الآتي:

1- اليات الحوكمة الداخلية:- تعد الاليات الداخلية بمثابة الوسائل والانظمة والاجراءات التي يمكن ان تشجع المديرين في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وتعمل على اجراء تنسيق افضل العلاقة بين الاصيل والوكيل وتضمن المزيد من حماية مصالح اصحاب المصلحة (الجابري ، 2020 :42) و تتمثل اليات الحوكمة الداخلية بما يأتي :

- **مجلس الادارة**
- **التدقيق الداخلي**
- **تركيبة مجلس الادارة**
- **تركيز الملكية**

2- اليات الحوكمة الخارجية : وتسمى المراقبة الخارجية لأنها تحكم من خارج الوحدة الاقتصادية تُمثَّل القوانين و التشريعات والتعليمات، والانظمة المنظمة للاقتصاد والمحاسبة في اي دولة فهي اجهزة الرقابة وهيئات الاوراق المالية ،البورصات ،وزارة الاقتصاد ، وقد تُمثَّل القطاع المالي من بنوك وما يترتب من اجراءات للاقتراض او تسديد دين ،تُمثَّل منظمات وجهات مهنية من مكاتب تدقيق ،شركات استشارية مالية واستثمارية او جمعية المحاسبين القانونين او منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية او منظمة التمويل الدولي(سلمان ، 2020: 69) ، ومن الامثلة على هذه الاليات :

- التدقيق الخارجي
- القوانين و التشريعات
- السوق

المبحث الثالث – رقابة الامتثال المصرفي

اولاً: مفهوم رقابة الامتثال :تأتي كلمة الامتثال من العبارة اللاتينية Complere ، والتي تعني الوفاء أو الالتزام بمجموعة من القواعد، والامتثال المصرفي هو تطبيق واحترام اللوائح والتعليمات وتلبية المعايير وتطبيقها، فضلاً عن الانخراط في الممارسات المصرفية الأخلاقية(Torres& Artur,2012 :7). عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الامتثال على إنها وظيفة منفصلة تحدد وتنصح وتراقب وتبلغ عن مخاطر عدم الامتثال في البنك كما يشكل عدم الامتثال للقوانين واللوائح وقواعد السلوك والممارسات المعمول بها مخاطر عديدة (ام الخير ، 2015: 334).

ثانياً المبادئ الاساسية لرقابة الامتثال:وافقت لجنة بازل على ورقة عمل حول المبادئ الأساسية ذات الصلة بدور الامتثال في البنوك في عام 2005 ، والتي تُستخدم كخريطة طريق للبلدان التي تتطلع إلى تحسين أنظمتها الإشرافية. وفيما يأتي المبادئ التوجيهية لرقابة الامتثال: – (BankingSupervision,2005:9) Basel Committee on:

المبدأ الاول : يشرف مجلس الإدارة على إدارة مخاطر عدم الامتثال بالبنك ، ويوافق على سياسة الامتثال والوثيقة الرسمية المنشئة لوظيفة الامتثال .

المبدأ الثاني : تتولى الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تطوير سياسة الامتثال ، وتقوم بمراقبة ومراجعة وتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة.

المبدأ الثالث : تتولى الإدارة العليا للبنك مسؤولية إنشاء وظيفة امتثال دائمة وفعالة والتي تعد جزءًا من سياسة الامتثال المصرفي.

المبدأ الرابع : ينبغي إعطاء دور مراقب الامتثال المكانة الرسمية داخل البنك .

المبدأ الخامس : يجب فصل جميع الأنشطة المصرفية الأخرى عن وظيفة الامتثال .

المبدأ السادس : ينبغي أن يكون دور مراقب الامتثال للبنك مزودًا بالموارد المطلوبة.

المبدأ السابع : التزام جميع البنوك وفروعها بالقواعد واللوائح المعمول بها ، وإطار عمل لضبط الامتثال في البنك.

المبدأ الثامن : خضوع وظيفة الامتثال للتدقيق الداخلي والفحص الدوري وبيان منهجية المخاطر من خلال التدقيق الدائم داخليا وخارجيا.

المبدأ التاسع : مراقب الامتثال هو المسؤول عن إدارة وظائف هذا المنصب ومساعدة الإدارة في إدارة مخاطر عدم الامتثال للبنك.

المبدأ العاشر : قد يحتاج دور مراقب الامتثال إلى الاستعانة بخبرات خارجية ، طالما أن هذه الخبرة تحت إشراف مراقب الامتثال المصرفي.

ثالثاً : مراقب الامتثال :أوضحت الورقة الصادرة من لجنة بازل للامتثال مفهوم مراقب الامتثال في المصرف بأنها "وظيفة مستقلة تقوم بتحديد وتقييم وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتعليمات نتيجة لعدم الالتزام بالأنظمة وقواعد السلوك والممارسات السليمة المتبعة (Misha، 2016: 175). كما يعرف مراقب الامتثال بأنه شخص أو مجموعة من الأشخاص وظيفته المراقبة والتحقق من التزام البنك بالقواعد والتعليمات التي تحكم عمليات البنك ، وذلك لحماية البنك وزبائنه من جميع أنواع الخسائر والأضرار على ان تتم جميع الوظائف بالتعاون مع الإدارة العليا للبنك (office of the comptroller of the currency , 2018:8).

رابعاً : مسؤولية مجلس الادارة في مراقبة الامتثال :مجلس الإدارة ، بصفته الهيئة العليا التي تدير المؤسسة المصرفية هو المسؤول عن جميع عناصر الامتثال المصرفي وهذه المسؤوليات هي (kabir,2015:32):-

اولاً:- يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إجراءات الامتثال المصرفي برمتها.

ثانياً:- ينبغي ان يوافق مجلس إدارة البنك على واجبات ومسؤوليات إدارة الامتثال ، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز الممارسة المهنية السليمة من خلال جعل الامتثال للقوانين والتعليمات والأوامر واللوائح والمعايير المعمول بها أولوية قصوى يتطلب التحقيق فيها.

ثالثاً:- تتم الموافقة على سياسة الامتثال من قبل مجلس الإدارة لضمان التزام البنك بجميع اللوائح والتعليمات ذات الصلة في جميع أقسامه. كما يتم تدقيق السياسة بشكل منتظم ومراقبتها وفحصها للتأكد من تنفيذها بالكامل.

خامساً : اجراءات انجاح وظيفة رقابة الامتثال :ينبغي على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية إيلاء اهتمام خاص لتأسيس هذا المنصب في الهيكل التنظيمي ، مما يضمن له الاستقلالية والفعالية الجوهرية من أجل نجاح دور مراقب الامتثال في الوحدات المالية ويتم ذلك من خلال (هزام ، 2021: 41)(صالح،16:2019):

1- إتاحة قنوات اتصال سريعة وواضحة لتقديم التقارير إلى الإدارة العليا ، فضلاً عن طرق وصلاحيات كافية وذات صلة للوصول إلى المعلومات .

2- مراقبة مدى اتباع التعليمات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي باستخدام التكنولوجيا والبرامج الحالية .

3- ينبغي أن يكون عدد العاملين في قسم الامتثال متناسبًا مع حجم البنك ومستوى النشاط اليومي حتى يعمل بشكل فعال.

4- يتطلب من ادارة الامتثال أن تركز على تطوير قاعدة بيانات أساسية يتم تحديثها على أساس منتظم وفيما يأتي بعض الأمثلة على ما يمكن تضمينه:

أ- الأنظمة والتعليمات المبَلغة كافة من السلطات الرقابية والإشرافية .

ب- القواعد والتوجيهات التجارية والمالية والاستثمارية القابلة للتطبيق وذات الصلة.

ت- الممارسة المهنية السليمة ومعايير السلوك المهني .

ث- نظام العمل المعمول به .

ج- النظام الأساسي للمَصرف ولائحة العمل الداخلي.

المبحث الرابع – استمرارية المصارف بإطار حوكمة الشركات ورقابة الامتثال

اولاً: – مفهوم الاستمرارية: عرفت الاستمرارية على انها من الفروض الاساسية التي يتم الاعتماد عليها عند اعداد القوائم المالية الختامية للوحدة الاقتصادية إذ يفترض ان الوحدة الاقتصادية تم تأسيسها حتى تقوم بتنفيذ الاعمال التي تحقق اهدافها فهي باقية ومستمرة لفترة زمنية غير محددة ولن تخرج من القطاع الذي تنتمي له او تصفى اصولها ،وحتى يتحقق ذلك لابد ان تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على زيادة مواردها التي تحتاجها لتحقيق الاهداف المخطط لها (الحوراني واخرون،5:2018).

أمَّا الاستمراريَّة في التدقيق فتعني أن يبدي مدقِّق الحسابات رأيه عمَّا إذا كانت الوحدة الاقتصادية محل التدقيق قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه ولقد كان المدققون لوقت قريب يعدّون هذا الفرض غير مناسب وأنْ تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكُّد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض أمَّا الآن وفي ظل المشاكل الاقتصاديَّة السائدة اصبح حكم مدقِّق الحسابات على قدرة الوحدة على الاستمرار في نشاطها من الأمور الرئيسة، وأنَّ حكم مدقِّق الحسابات لقدرة الوحدة على الاستمرار يتوقَّف أولاً على مقدرته على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكُّد (المومني وشويات،143:2007).

ثانياً:– مؤشرات الشك بالاستمرارية:ان فرض الاستمرارية في الاعمال هو احد المفاهيم الاساسية التي يتم على اساسها اعداد القوائم المالية ، كما تعني ان الموجودات المتداولة سيتم تحصيلها وان الالتزامات المالية على الوحدة سيتم سدادها ، وفي حاله الشك في مدى قدرة الوحدة على الاستمرارية فينبغي على المدقق ان يتحفظ في تقريره او الامتناع عن ابداء الرأي وفق الاهمية النسبية لعدم التأكد وفي الواقع العملي هناك عدد من العلامات التي تشير إلى احتمال أن يكون فرض الاستمرارية غير ملائم ، ومن اهم هذه المؤشرات ما يأتي :(ابو سمهدانة ،77:2006)

1– : **مؤشرات مالية** :– وتتمثل فيما يأتي (العابدي، 39:2014):

أ- استهلاك صافي راس المال العامل .

ب- تزايد وتراكم الديون طويلة الاجل .

ت- استخدام الالتزامات قصيرة الأجل لتمويل الموجودات الثابتة .

ث- انخفاض النسب المالية .

ج- تحقيق الوحدة الاقتصادية لخسائر تشغيلية جوهرية .

ح- انخفاض توزيع الارباح على حملة الاسهم ، او عدم الاستمرار في التوزيع .

2– **مؤشرات تشغيلية** :– وتتمثل في الاتي (حميد ،53:2020) :

أ– فقدان سوق رئيس او امتياز او مورد رئيس : بسبب المنافسة أو الأسعار المرتفعة أو عدم التطابق مع مستوى الجودة او بسبب نقص الكوادر الفنية المدربة التي تؤثر على تسويق المنتج أو عدم وجود إدارة تعمل على دراسة العوامل التي تؤثر على فقدان الأسواق الرئيسة.

ب– فقدان اداريين قياديين من دون استبدالهم : عندما تواجه الوحدة الاقتصادية استقالة بعض المديرين والقادة الرئيسيين وعدم القدرة على العثور على شخص ليحل محلهم ، يكون لذلك تأثير كبير في قابلية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المدى الطويل.

ت– مشاكل عماله او نقص في تجهيزات مهمة : هناك مجموعة مختلفة من الصعوبات التي قد تواجهها الوحدة بشأن القوى العاملة لديها ، سواء بشكل مباشر مع العمال وبالتحديد حول رواتبهم وامتيازاتهم ، إذا ان التغيير في العمال من مدة إلى أخرى يجعل الوحدة الاقتصادية غير مستقرة في مواردها البشرية.

3- **مؤشرات اخرى** :- و تتمثل فيما يأتي (الجحيشي ، 56:2016):

أ- عدم استيفاء معايير رأس المال أو غيرها من المعايير القانونية : يشكل راس المال المدفوع والقروض الواردة من المصارف وحملة السندات الاموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية ، ان انخفاض راس المال المدفوع وزيادة حجم القروض يؤدي الى اختلال التوازن الأمر الذي يحمل الوحدة اعباء مالية .

ب- الدعاوى المرفوعة ضد الوحدة الاقتصادية : عند رفع دعوى على الوحدة الاقتصادية ونجاح هذه الدعاوى قد تواجه الوحدة التزامات أو تعويضات لا تستطيع الوفاء بها او الحجز على موجوداتها أو تصفيتها للوفاء بالتزاماتها. فهذا يشير إلى ضعف قدرة الوحدة على الاستمرار في المستقبل.

ت- تغيرات في التشريع او السياسة الحكومية : تعمل الوحدة الاقتصادية في سياق قانوني تنظمه القواعد واللوائح الحكومية ، والتي تتغير من وقت لأخر ، ولا سيما القواعد والقوانين ذات الصلة بالوحدة مثل القوانين ذات الصلة بتقديم خدمات معينة أو القوانين المشرعة للقوى العاملة ، واحيانا تكون هذه القوانين مؤقته قد لا يُسمح بإدامتها. وهذا يدل على ضعف إمكانات الوحدة الاقتصادية للاستمرار في المستقبل.

ثالثاً: حالات فرض الاستمرارية : يمكن ان نميز بين ثلاث حالات من فرض الاستمرارية (الزبيدي ، 51:2017):

1- **الحالة الطبيعية** :- في هذه الحالة ، يعني أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار دون مدة محددة ومعروفة في الوقت الحاضر ، أي أن التفسير المنطقي للحاضر هو أنه من المتوقع أن تواصل الوحدة الاقتصادية عملها بطريقة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها الحالية والاستفادة من موجوداتها الحاضرة ومن ثم فأنه كحد ادنى يفترض ان الوحدة الاقتصادية سوف تستمر لمدة اطول من عمر اي موجود تمتلكه.

2- **حالة محدودية المدة** :- في هذه الحالة ، من المفترض أن تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار لمدة محدودة ومعروفة في الوقت الحاضر ، والتي يشار إليها عادةً بمدة الاحتكار أو فترة الامتياز ، ويكون عمر الوحدة محددًا ومعروفًا مسبقًا ، مثل منح امتياز حكومي لحق الاستثمار في وحدة معينة لمدة زمنية محدودة ، شريطة متابعة استثمار النشاط بعد انتهاء المدة للحكومة او للجهة المانحة ففي مثل تلك الحالات تفسر الاستمرارية بمدة طول العمر الانتاجي للموجود او مدة الحكر ايهما اقرب .

3- **الحالة الغير طبيعية** :- وتنطوي على الحالة غير الطبيعية وجود او توافر مؤشرات في الوقت الحاضر تسمح بافتراض عدم الاستمرارية واحتمال التصفية او حالة التصفية الفعلية ، فهي حالة تنبؤيه تمثل قيدا على الحالة الطبيعية لفرض الاستمرارية وهي كأي تنبؤ ، يمكن ان تكون صائبة او خاطئة.

رابعاً: مسؤولية الادارة والمدقق الداخلي والخارجي ومراقب الامتثال في تقييم الاستمرارية :-

يعد مجلس الادارة احد اهم الاليات الداخلية لحوكمة الشركات والذي تنبثق منه عدة لجان لغرض متابعة سير العمل في الوحدة الاقتصادية بصورة منتظمة وسليمة إذ يقع على عاتق مجلس الادارة والادارة العليا مسؤولية ضمان استمرارية الاعمال في الوحدة الاقتصادية ، اي ان عليهم تحديد خطط استراتيجية لتحقيق الاستمرارية والقيام باختيار خطط لضمان استمرارية الانشطة ، والقيام ببعض التعديلات على الخدمات او العمليات المنجزة عند الضرورة والعمل المستمر على تقييم برامج استمرارية الاعمال الموضوعة من الوحدة (Bird,2011,8).

ويبرز دور المدقق الداخلي كأحد اليات الحوكمة الداخلية إذ ان فرض الاستمرارية من الفروض الراسخة في الفكر المحاسبي الا ان المدققون كانوا لوقت قريب يعدون فرض الاستمرارية غير مناسب وان تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض ، الا انه في الوقت الحالي اصبح ضرورياً في ظل المشاكل المالية والغير مالية التي تحيط بمناخ النشاط الاقتصادي ، إذ اصبح من الضروري ان يبدي المدقق رأيه عن قدرة الوحدة على الاستمرار في النشاط خلال المستقبل المنظور وعدم وجود ما يعوق قدرتها على ذلك (الطويل ،32:2013)،اذا اقتنع المدقق الخارجي ان فرض

الاستمرارية فيه شك جوهري او مادي وان الوحدة الاقتصادية لا تستطيع الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور ينبغي عليه ان يقر بأن فرض الاستمرارية المستخدم في اعداد القوائم المالية غير ملائم ، مما يجعل تلك القوائم مضللة فينبغي على المدقق الخارجي ابداء رأي سلبي في صحه ودقة القوائم المالية (النعامي ،185:2014). وتؤدي المصارف دوراً كبيراُ في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وتوفير الاموال اللازمة للاستثمار واستخدام الاموال بأسلوب منتظم وطبقاً للتنظيم المصرفي ، وعليه فأن نشاط اي مصرف يرتبط بمنظومة طويلة وسلسلة من الاجراءات والتي يمثل رقابة الامتثال الحلقة المهمة لضمان استمرارية المصارف في نشاطها ، إذ نجد ان مراقب الامتثال يتحمل المسؤولية المباشرة عن الالتزام بالأنظمة والتعليمات الخاصة بتطبيق قوانيين المصارف الذي يتضمن مجموعة من التعليمات يلتزم بها مراقب الامتثال من اجل تطبيق تلك الأنظمة والقوانين لاسيما مقررات لجنة بازل التي تساعد في ضمان استمرارية المصارف في سوق المنافسة (الركابي ،497:2017).

المبحث الخامس– اختبار فرضيات البحث

اولاً: اختبارات مقياس البحث:

1– الصدق والثبات:–

أ– يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان افضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها ، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في المحاسبة.

ب– الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على اساس قسمة فقرات المقياس الى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة يتم تقسيم فقرات المقياس الى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية ، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين ومعادلة سبيرمان براون التصحيحية.
- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في اغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً والنتائج كما في الجدول التالي:

جدول (1) يبين معامل الفا كرومباخ والتجزئة النصفية لكل محور

محور	اسم محور	عدد الفقرات	قيم الفا	التجزئة النصفية	
				معامل ارتباط بيرسون	معادلة سبيرمان براون التصحيحية
الاول	حوكمة الشركات	24	0,889	0,754	0,860
الثاني	رقابة الامتثال	18	0,900	0,782	0,878
الثالث	الاستمرارية	18	0,897	0,782	0,878
	المقياس ككل	60	0,959	0,850	0,919

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

2–اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

والنتائج كما في الجدول (2) والاشكال حيث نلاحظ بان جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov–Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0,05) وهذا يعني بان بيانات المحاور تتوزع التوزيع الطبيعي.

جدول (2) يبين اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value	القرار
حوكمة الشركات	1.096	0.181	تتوزع التوزيع الطبيعي
رقابة الامتثال	0.801	0.542	تتوزع التوزيع الطبيعي
الاستمرارية	0.893	0.402	تتوزع التوزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ثانياً:- عرض وتفسير نتائج المحاور :- من خلال الجدول ادناه نلاحظ بان بعد رقابة الامتثال حصل على اعلى وسط حسابي اذ بلغ (4.06) وبأعلى اهمية نسبية اذ بلغت (81.2%) وباتجاه المرتفع وفي المرتبة الثانية حصل بعد حوكمة الشركات على وسط حسابي (4,03) وبأهمية نسبية (80.6%) وباتجاه المرتفع وفي المرتبة الثالثة حصل محور الاستمرارية على وسط حسابي (3,95) وبأهمية نسبية (79%) وباتجاه المرتفع، ومن خلال قيم معامل الاختلاف تم تحديد الابعاد الاكثر اهمية فنلاحظ بان بعد حوكمة الشركات جاءت بالمرتبة الاولى وبقيمة (12.16) ويليها بعد رقابة الامتثال بقيمة (14.04) واخيرا الاستمرارية بقيمة (14.18) ، كذلك نلاحظ بان قيم الانحراف المعياري جاءت متوافقة مع قيم معامل الاختلاف حيث اقل قيمة في الانحراف المعياري قابلته اقل قيمة لمعامل الاختلاف وهذا يدعم بشكل كبير تجانس البيانات وكما مبين في الجدول.

جدول (3) يبين نتائج المحاور

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية (%)	ترتيب الاهمية النسبية	اتجاه مستوى الاجابة	معامل الاختلاف (%)
حوكمة الشركات	4,03	0,49	80.6	2	مرتفع	12.16
رقابة الامتثال	4,06	0,57	81.2	1	مرتفع	14.04
الاستمرارية	3,95	0,56	79.0	3	مرتفع	14.18

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ثالثاً: اختبار فرضية البحث :-

1- اختبار فرضية البحث الاولى والتي تنص **(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها)**

جدول (4) يبين معامل الارتباط بيرسون واختبار t لمعامل الارتباط بين حوكمة المصارف واستمراريتها

قيمة معامل الارتباط r	t test	درجة الحرية	قيمة t الجدولية بمستوى (5%)	الدلالة
0,79	10,63	69	1,99	وجود ارتباط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه فقد بلغت قيمة t المحسوبة (10,63) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1,99) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حوكمة المصارف العراقية واستمراريتها، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0,79) وهي قيمة موجبة اي ان العلاقة طردية بين حوكمة المصارف العراقية واستمراريتها.

جدول (5) يبين معامل الارتباط بيرسون واختبار t لمعامل الارتباط بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية واستمراريتها

قيمة معامل الارتباط r	t test	درجة الحرية	قيمة t الجدولية بمستوى (5%)	الدلالة
0.84	12.77	69	1.99	وجود ارتباط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه فقد بلغت قيمة t المحسوبة (12.77) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1.99) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية واستمراريتها، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.84) وهي قيمة موجبة اي ان العلاقة طردية بين رقابة الامتثال في المصارف العراقية واستمراريتها.

2- اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على (**لا توجد علاقة تأثير بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال في المصارف العراقية و استمراريتها**)

جدول (6) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط تأثير كل من الحوكمة و رقابة الامتثال في المصارف العراقية على الاستمرارية

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة t لاختبار معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الحوكمة	الاستمرارية	0.17	0.35	2.83	0.74	96.74	وجود تأثير
رقابة الامتثال			0.58	5.44			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بلغت قيمة F المحسوبة (96,74) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (67,2) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية لـ كل من الحوكمة و رقابة الامتثال في المصارف العراقية على الاستمرارية ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة لكل منهما هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0,74) وهذا يعني بان (74%) من التغيرات الحاصلة في الاستمرارية يمكن تفسيره من خلال الحوكمة و رقابة الامتثال، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0,35) للحوكمة و (0,58) لرقابة الامتثال وهما قيم موجبة ودالة حيث بلغت قيمة t المحسوبة للحوكمة (2,83) ولرقابة الامتثال (5,44) وهما اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1,99) ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الاتي:

$$Y = 0.17 + 0.35\ X1 + 0.58\ X2$$

حيث ان :

Y: تمثل الاستمرارية

X1 : تمثل الحوكمة

X2 : تمثل رقابة الامتثال

وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال واستمرارية المصارف في العراق

المبحث السادس – الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1 . تعد حوكمة الشركات مزيج من الانظمة والاليات والاجراءات التي طورتها الوحدة الاقتصادية لمواجهه المخاطر التي تواجهها نتيجة لنظرية الوكالة.

2. تعمل رقابة الامتثال على التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية للقوانين والتعليمات والانظمة واعداد التقارير عن مخاطر عدم الامتثال والمرتبطة بتعرضها لمخاطر مالية او ادارية ، وتعمل على تقديم النصح والارشاد لتجنب هذه المخاطر التي تؤدي الى الاضرار بسمعة المصرف.

3. وجود ارتباط قوي بين التدقيق الداخلي ورقابة الامتثال في المصرف حيث كلاً منهما يعمل على فحص الاجراءات والسياسات للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات والخطط الموضوعة.

4.من خلال التحليل الاحصائي تبين وجود علاقة تأثير بين بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال واستمرارية المصارف في العراق.

ثانياً : التوصيات

1. ضرورة السعي نحو تعزيز تطبيق جوانب حوكمة الشركات بفاعلية وكفاءة لحماية الوحدة الاقتصادية من الازمات والمخاطر المرتقبة .

2 .العمل على ضرورة الافادة من مخرجات لجنة بازل بشأن رقابة الامتثال لغرض تعزيز التدقيق الداخلي في حال كان هناك ضعف او قصور في اداء التدقيق الداخلي .

3. ضرورة العمل على اجراء تنسيق بين ادارة التدقيق الداخلي ورقابة الامتثال ولجنة التدقيق ومجلس الادارة وبما يخدم استمرارية الوحدة الاقتصادية.

المصادر

اولاً : المصادر العربية

الرسائل والاطاريح:

1. ابو سمهدانة ، نيفين عبد الله ابو سمهدانة ، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في– تخطيط واداء عملية المراجعة دراسة تحليلية لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة –جامعة غزة 2006.
2. ابو ليلة ، نائل خليل 2017 ، اثر حوكمة الشركات على هيكل راس المال للشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين ، دراسة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير ، جامعة الاقصى.
3. الجابري ،فرح قاسم محمد 2020 ، دور حوكمة الشركات في تحسين السمعة، رساله مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد /جامعة بغداد – لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الاستراتيجي.
4. الجحيشي، احمد حمزة مجهول 2016 ، دور النظام المحاسبي في انتاج معلومات تخص استمرارية الشركات العامة الممولة ذاتيا ، بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسب القانوني .
5. حميد ، ثائر كامل ، تأثير جودة الارباح باستخدام انموذج الاستدامة في استمرارية الشركة ، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية –جامعة بغداد / لنيل شهادة المحاسب القانوني.
6. الزبيدي ، باسل محمد نعمان ، التنبؤ بالتعثر المالي وانعكاسه على استمرارية الوحدات الاقتصادية ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العربي لنيل شهادة المحاسب القانوني 2017.
7. سلمان ، علي راجي ، تأثير التصنيف والقياس وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 في تفعيل اليات حوكمة الشركات ، بحث مقدَّم إلى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية 2020.
8. صالح ، طيف خالد علي ، المركز القانوني لمراقب الامتثال في المصارف ، دراسة مقدمة الى كلية القانون في جامعة بابل لنيل شهادة الماجستير في القانون 2019.

9. الطويل ، سلمى محمد علي ، اثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشاة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية ، دراسة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الاسلامية –غزة 2013

10. العابدي ،ظافر عبدالله حامد ،توظيف مؤشرات التدفقات النقدية للتنبؤ باستمرار الشركات، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة 2014 .

11. هزام ، عدي عبد 2021 ،(دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير .

12. هزام ، عدي عبد 2021 ،(دور مراقب الامتثال في ضمان الائتمان النقدي ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير.

البحوث والدوريات

1. ام الخير ، البرود ، دور الاليات الداخلية للحوكمة في تعزيز الامتثال داخل القطاع المصرفي ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات ، العدد الثامن 2015.

2. الحوراني ، شادي ،الشيخ ،عماد، منصور، اسراء، العوامل التنظيمية المؤثرة في استمرارية عمل البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الاردنية 2018.

3. الركابي، سماح حسين علي" :ماهية مراقبة الامتثال في المصارف(" دراسة مقارنة)مجلة أهل البيت ، العدد الحادي والعشرون،2017 .

4. المومني والشويات ، منذر المومني ، زياد الشويات ، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء ، مجلة المنارة ، جامعة ال البيت ، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول ،2008 .

5. النعامي ، علي سلمان ، مجالات مساهمة التحليل المالي التنبؤ بعدم استمرارية المشروع ، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد السادس يناير 2014

ثانياً : المصادر الاجنبية

First: The Dissertations & Thesis

1. Aljughaiman 2019 , Abdullah A Aljughaiman , Effects of Corporate Governance Mechanisms on Financial Flexibility, Risk-taking Behavior and Risk Management Effectiveness: A Comparison Study between Conventional and Islamic Banking Systems , A Thesis Submitted in accordance with the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy Newcastle University Newcastle University Business School

2. Bird , L., (2011) , Dictionary of Business Continuity Management Terms , BCI.

3. kabir ,Humayun, compliance in banks & guidelineson internal control, First Printing , 2015 .

4. office of the comptroller of the currency ,Compliance Management Systems, Version 1.0 , 2018

5. Sapountzi, Loanna, The role of the compliance function as a key element of corporate Governance efficiency in the banking sector, international HELLENIC UNIVERSITY, school of economics business Administration and Legal studies, GREECE, 2016.

6. Torres, P. and Artur, F. C. (2012). The Compliance Function in Banking: Perspective and Future in the Age of GlobalizationProject presented part of the requirements for theAward of a Masters Degree in Management from NOVA –School of Business and Economics.

Second :The Periodicals , Reports , and Websites

1. Basel Committee on Banking Supervision ,Compliance and the compliance function banks ,2005
2. Foroghi , Dariush , Amiri , hadi , fallah , zahranokhbeh (2013) " Corporate Governance and Conservtism " , Department of Accounting , Administrative and Economics Faculty , University of Isfahan , Iran.
3. Misha Ergys ،The compliance function in banks and the need for Increasing and strengthen its Role-Lessons Learned from Practice ،England ،2016.
4. OECD, "Principles of Corporate Governance",Organization for Economic Cooperation and Development Publication Service, 2004 .
5. Sharma , Nidhi , 2017 " Corporate Governance Mechanisms in India " International Journal of Advance Research and Development , 2 (5) , 133.